# رســـالة كلية الشريعة

## الى الأســـتاذ الأكبر

دعوة الاصلاح تنقلب فى الناهضين عملا وفى الجامدين جدلا . وفى هذه الرسالة وفيما تقرأه فى بعض الصحف لفقهاء بيزنطة مصداق ذلك . ( الرسالة )

حضرة صاحب الفضيلة الأســـتاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى

السلام عليكم ورحمة الله وبعد فإن أبناءكم طلبة كلية الشريعة الذين يعيشون فى ظلال عهدكم السعيد قد تدبروا فيما يتصلون به من حياتهم العلمية وعلاقتهم العملية فاتفقوا على أن يتشرفوا برفع هذه الرسالة لفضيلتكم. يا صاحب الفضيلة ـ فى عصركم الذهبى الذى تبذلون فيه مجهوداً جباراً فى نفض غبار الخمول والكسل عن وجه الأزهر ليستطيع أن يطل برأسه على الحياة العامة فيستأنف

---

حق رجل إلا إذا كان له مع الظرف واللين والدماثة حديداً من العضلات وفولاذاً من العظام ، فإن لم يكن إلا اللين محضاً والاسترسال خالصاً فهذا أصلحك الله شىء سمّه ما شئت إلا أن تقول إنه رجولة . فإذا لم يبلغ كل الناس ولا أكثرهم هذه المنزلة فذلك أخرى أن يعد فى محاسن من يبلغها لا فى مساويه

ألا لا يحسبنّ أحد أن الفصاحة العربية هالكة بحياة طائفة من مرضى القلوب كهؤلاء الكتاب الذين يعملون جهدهم فى إفسادها، فهم مهما كثروا تنتظرهم قبور بعددهم. وفى هذه البلاغة العربية خاصة ينبغ الكاتب الواحد فى عصر من عصور الضعف. فإذا ألف كاتب يتساقطن حوله، وإذا الكاتب كان سنّة من سنن الكون تضرب ضرباتها بالقضاء والقدر »

هذا هو قول شيخنا الرافعى من خطه عن أسلوبه وطريقته فى كتابته نقلته للرسالة وهى أحق به ليعرف الناس هذه الطريقة من قوله هو ويكونوا على بينة من ذلك . ولعل فيما نقلناه إيضاحاً لناحية من دراسة أسلوبه وبياناً لجانب من ترجمته رحمه الله .

محمود أبو ريه

رسالته ويؤدى أمانته على الوجه الذى ينبغى له، نرى فى الوقت نفسه أن جهوداً من جانب آخر تتضافر على الحيلولة بين الأزهر وبين رسالته وإبعاده عن الحياة العامة بشتى الوسائل ومختلف الطرق فتارة بتحصين دار العلوم وأخرى بإنشاء معهد للدراسات الإسلامية ، ولا يبعد أن نسمع بفكرة أخرى هى إنشاء قسم للوعظ والإرشاد بإحدى كليات الجامعة، كما سبق العمل على تحقيق ذلك لولا عناية فضيلتكم ، وطوراً بالعمل على إقصاء كلية الشريعة عن القضاء فى الأحوال الشخصية وهى البقية الباقية من التشريع الإسلامى وإحلال كلية الحقوق محلها بحجة توحيد القضاء، وطوراً بإنشاء عدة إدارات للشؤون الاجتماعية وحرمان الأزهر من إدارة الشؤون الدينية تكون مهمتها توجيه ثقافة الأمة من هذه الناحية مع أن الدين هو الأساس الذى يجب أن تقوم عليه ثقافة أمة هى حاضرة الإسلام والمسلمين ، ومن وراء العمل على إبعاد الأزهر عن نواحى الحياة العملية نرى حملة صحفية تنادى بوجوب التخلص من نفوذ رجال الدين ؛ وفيما بين جهودكم التى تبذلون والمناوءات التى بها يقومون ضد الأزهر، نرى أن الأزهر نفسه قابع فى داره ماض فى طريقته القديمة التى تضعف صلته بالحياة العملية . أما هذه الجراثيم الفاتكة التى تنخر فى عظامه ، وأما هذه السهام القاتلة التى توجه إلى قلبه ، وأما الكشف عن أسرار التشريع الإسلامى وإقناع الأمة بصلاحيته لسعادة المجتمع حتى نستطيع حماية الأمة من نفثات الإباحيين وتحصين الأزهر من معاول الهدامين ؛ فكل هذا لا يخطر بخيلة أحد من الأزهريين ، اللهم إلا بعض صيحات نسمعها فى سماء الجمعيات ودور المحاضرات وعلى أثير الإذاعة تنادى بالخروج من هذا الجمود ، وتحرير الفقه الإسلامى من هذه الأغلال والقيود التى شوهت جماله وحالت بين الناس وبين معرفة مزاياه

فى هذا الوقت الذى تتردد فيه فكرة الرجوع إلى التشريع الإسلامى تهب طائفة أخرى من الإباحيين اللادينيين لمناهضة هذه الفكرة والعمل على إماتتها

أمام هذا الصراع الذى تندلع نيرانه بين فكرتين خطيرتين : فكرة الرجوع إلى أحضان التشريع الإسلامى والتفيؤ بظلاله ، وفكرة التمادى فى ارتشاف سموم الحضارة الغربية والاندفاع

فى تياراتها لا نستطيع نحن طلبة كلية الشريعة أن نقف فى مهب هذه العواصف والنزعات موقف المتفرج أو الخائف المتهيب ، وبهذا النزاع المحتدم يتعلق مصير الإسلام وهو مصيرنا . فما أحرانا بعد أن دوى فى سمعنا من قلبكم الطاهر صوت الإسلام الوديع ، وعصفت فى رأسنا نخوة الفقه الإسلامى المصريع ، أن نتيمم ساحتكم وأنتم قلب الإسلام الخافق ولسانه الناطق وعنوان نهضتنا ومعقد آمالنا لتضموا إلى برنامجنا الدراسى برنامجاً ثقافياً يمشى مع روح العصر ويساير النهضة حتى نقوى على خوض معارك الحياة الجادة ونهض بالفقه الإسلامى إلى مستواه الحق

يا صاحب الفضيلة

١ — على عاتق كلية الشريعة وحدها يجب أن يسترد الفقه الإسلامى شبابه ويستأنف ماضيه

٢ — على عاتق كلية الشريعة وحدها يجب إنقاذ الأمة من تخالب القانون الوضعى ببيان فشله فى قمع المجرمين والجناة

٣ — على عاتق كلية الشريعة وحدها يجب إقناع الأمة بأن الفقه الإسلامى هو دواء هذه الأمة المنكودة وبلسم جراحاتها .

٤ — على عاتق كلية الشريعة وحدها يجب أن تخفق للفقه الإسلامى القلوب وتهفو له النفوس وتنحنى له الرؤوس

٥ — على عاتق كلية الشريعة أخيراً يجب أن يبسط الفقه الإسلامى جناحيه على جميع مناحى الحياة التشريعية ويمد يديه فى كل ناحية تقنينية

هذه هى التركة الثقلة بالديون التى خلفها لنا الأقدمون ، وهذه هى المسؤوليات الجسام التى يجب أن تقوم بها كلية الشريعة خير قيام ؛ وهل هناك من يضطلع بهذه الأعباء إلا كلية الشريعة التى أنشأتموها لتقوم بهذه المهمة وسط هذه الزوابع والأعاصير ، ولكنها بحالتها الراهنة لا تستطيع النهوض بهذه الأعباء ، وذلك لما يأتى :

أولاً : إن دراستها للتشريع الإسلامى دراسة بعيدة عن روح التشريع وبيان أسراره فى كل باب من أبوابه

ثانياً : قصر دراستها للفقه الإسلامى فى صور تمثل حوادث وأحوال أناس خلقوا وعاشوا فى عصر غير عصرنا وزمان غير زماننا ، وعدم استعانتها فى دراستها بأساليب العرض العلمى الحديث

ثالثاً : عدم قيامها بدراسة القانون الوضعى

لذلك كان طبيعياً أن تشعر كلية الشريعة ببعد الشقة بينها وبين الأمة ، بينما تتهيأ شقيقتاها عن طريق الوعظ واللثة لأخذ نصيبهما فى الحياة ؛ وإلا فأين منا الفقيه الذى يستطيع كما تذكرون فضيلتكم أن يحل مشاكل العصر ، وأين منا الذى يستطيع أن يسير على نهج فضيلتكم فى التفكير فينتج إنتاجكم فى القضاء والتشريع ؟

يا صاحب الفضيلة :

لعل الساعة تكون قد حانت لوضع حد لهذا النقص فى دراستنا بتحقيق هذين المطلبين فى أوائل العام الدراسى القادم وهما المطلبان اللذان نرى أنهما وحى من وحى روحكم وأمنية من أسمى أمانيكم

المطلب الأول : أن ينتظم برنامجنا الدراسى إلقاء سلسلة من المحاضرات الأسبوعية فى موضوعات لها صلة بدراستنا وبحياة كل الأمة ، تكشف لنا القناع عن كنوز الفقه الإسلامى الغنى بأعظم الثروات وأحدث المبادئ ووجه صلاحيته لإنقاذ الأمة من براثن الفوضى التى تعانى آلامها فى جميع مناحى حياتها الاجتماعية ، والسياسية والمالية ، على ضوء الحوادث المتجددة والنظريات الحديثة ، على أن يقوم بتنظيم هذه المحاضرات وإلقائها أكفاء نابهون من العلماء الذين لهم جولات فى هذه الأبحاث ووقفوا على أسرار التشريع ، وأحسنوا عرضها ، وعلى عيوب المجتمع ، ووضعوا علاجها .

المطلب الثانى : بعث فكرة دراسة القانون الوضعى مقارناً بالقانون الشرعى

بإجابة هاتين الرغبتين تستطيع كلية الشريعة أن تظهر نشاطها فى دائرة أبعد مدى وأوسع أفقاً ، فنشارك الأمة فى تشريعها وتقنينها بعد أن تظهر الفقه الإسلامى قانوناً محكماً يعالج مشاكلنا الحاضرة . فبالرغبة الأولى يمكن الوصول إلى النتائج الآتية :

أولاً : إقناع الأمة وعلى رأسها المقننون الوضعيون بأن التشريع الإسلامى هو العلاج الوحيد الذى يشفى النفوس من علتها ، ويقى الجماعات من أمراضها ، وما أجدرنا بإحراز هذا النصر فى مصر بعد أن أحرزه الأزهر فى لاهاى .

ثانياً : بتحقيق هذه الرغبة تستطيع تطبيق أحكام التشريع على كل ما جد من الحوادث والمعاملات التى لا تنتهى . وبالرغبة الثانية يمهد لنا الطريق للوصول للنتائج الآتية :